م.عبدالعزيز الإبراهيم وم.أحمد الصبيح خلال وجودهما في موقع الإطارات بميناء عبدالله

قام بجولة تفقدية إلى الموقع بمرافقة الصبيح وأشاد بجهود فريق الطوارئ

الإبراهيم تفقد موقع إطارات ميناء عبدالله:
عزل الإطارات إلى مجموعتين وإحاطتهما بروف رملي

تفقد وزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشؤون البلدية م.عبدالعزيز الابراهيم موقع الاطارات في منطقة ميناء عبدالله، وأعطى تعليماته لعزل الاطارات الى مجموعتين معزولتين وإحاطتهما بروف رملي. وأشاد الوزير الابراهيم خلال جولته الميدانية التي رافقه فيها المدير العام للبلدية م.أحمد الصبيح بجهود فريق الطوارئ التابع لفرع بلدية محافظة الاحمدي وقيامهم بأعمالهم على الوجه الأكمل. ورافق الوزير الابراهيم أيضا رئيس فريق الطوارئ مشعل أبا الصافي وعدد من أعضاء الفريق.

خلال مشاركته بورقة عمل بعنوان "العمل البلدي بين الواقع والطموح"

الذايدي: الحاجة لقوانين تنظم العمل وتعطي صلاحيات أوسع للمجلس البلدي

م.بدر الذايدي

وجود عدة مجالس للبلدية يمثلها الرئيس ونائبه في المجلس

الرئيسي

منح كل بلدية صلاحيات والابتعاد عن المركزية

شارك عضو جمعية المهندسين الكويتية كبير المهندسين الاختصاصيين في مؤسسة الرعاية السكنية المهندس الاستشاري بدر الذايدي في مؤتمر العمل البلدي السابع الذي عقد في البحرين من خلال ورشة عمل بعنوان «العمل البلدي بين الواقع والطموح»، حيث أكد على دور المجلس البلدي الرئيسي في مجال التخطيط والتنظيم لشؤون المواطن والمعنيين.

وتضمنت ورقة العمل التالي:

ان دور المجلس البلدي لم يعد دورا استرشاديا، بل اصبح رافدا من روافد التنمية المستدامة، مما يجعله يلعب دورا رئيسيا في التخطيط والتنظيم لشؤون المواطنين والمقيمين، ويلبي احتياجات الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية، ونظرا للتسارع المطرد في معدلات النمو السكاني والاقتصادي، ومع تطور المفاهيم والثقافات الانتخابية لدى المواطنين، أصبحت تقع على عاتق القائمين على المجالس البلدية مسؤولية مضاعفة، مما يتطلب جهودا اضافية للارتقاء بالخدمات والقوانين التي تحقق الأهداف الانمائية، ومما لاشك فيه ان المنطقة مرت بتجارب ثرية في هذا المجال، مما يستوجب الاستفادة من هذه الممارسات والتجارب الناجحة وتجنب العوائق التي واجهتها.

المجلس البلدي

تمثل المجالس البلدية الجهاز التشريعي لأعمال البلدية، فيما يصدر عنه من قرارات وأوامر وتوصيات تهدف الى تنظيم أعمال البلدية وتطويرها، والعمل على تذليل العقبات التي تواجه الجهاز التنفيذي في سبيل تطبيق هذه المهام، فالمجالس البلدية هي التي تشرع القوانين للبلديات لتنفيذها بعد استيفاء جميع موافقات الجهات الرسمية ذات الصلة، ويعتبر العمل البلدي من أهم الأعمال العامة والتنفيذية في الدولة ذات الارتباط المباشر باحتياجات المواطن والمقيم ومتطلباتهم وذلك من خلال التنوع في المهام (هندسي ـ خدمي ـ اداري ـ قانوني.. الخ) الا أننا ومع التطور المستمر أصبحنا في أمس الحاجة الى اعطاء المجالس البلدية صلاحيات اكبر، حيث ان بعض القوانين القديمة أصبحت تحد من تطور اداء العمل البلدي وتعيق بعض الأهداف المرجوة منه في الوقت الحالي.

التجربة الكويتية

سأسلط الضوء على التجربة الكويتية في مجال العمل في المجالس البلدية، وان كانت تجربة البحرين في المجالس البلدية تفرض نفسها لتتسيد على تجارب المنطقة، بحكم ان التجربة البحرينية في المجالس البلدية بدأت منذ عام 1919 والعمل البلدي في الكويت كما أشرت في المقدمة يرجع الفضل في ترسيته لديها بعد فضل الله الى التجربة البحرينية، سنلاحظ التشابه في مجال العمل في المجالس البلدية بين الكويت والبحرين وحتى دول الخليج في هذه المرحلة، الا ان الكويت قبل عام 2005 كان للمجلس البلدي الدور الرئيسي والمميز في النهضة العمرانية في الدولة الى ان صدر قانون 2005/5 والذي حد من صلاحيات المجلس البلدي، لذلك أصبحنا في الكويت كما في الخليج، وأصبحت المجالس البلدية شبه مجالس استرشادية وقراراتها غير ملزمة، وعليه فإن القوانين المنظمة للعمل البلدي باتت تحتاج في هذه المرحلة للتنقيح والتطوير لنرتقي بالعمل البلدي، وهذا ما ينطبق على جميع دول الخليج العربي دون استثناء.

تهميش المجلس البلدي:

بعد صدور قانون2005/5 المنظم للعمل البلدي في الكويت من قبل السلطة التشريعية، المتمثلة في مجلس الامة، اصبح دور المجلس البلدي مهمشا، فقد حد هذا القانون من دور المجلس البلدي الرقابي، وحد من صلاحياته، فقد كان المجلس البلدي بالكويت قبل صدور هذا القانون يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال العمل البلدي وكان ينفرد بدور رقابي مميز، فبعد ان كانت صلاحيات المجلس البلدي تساهم بشكل مباشر في النهوض بالمشاريع العمرانية في الدولة من خلال اقرارها ومتابعة تنفيذها، اصبح دورهم استرشاديا وغير ملزم مما ساهم في تغييب دور المجلس البلدي في الكويت.

دور السلطة التنفيذية

ان القانون الجديد للمجلس البلدي 2005/5 سلب صفة اتخاذ القرار الرسمي للمجلس البلدي واصبحت قراراته غير ملزمة للوزير، فمن خلال هذا القانون يحق للوزير رفض اي قرار من قرارات المجلس البلدي دون ابداء او توضيح الاسباب، وهذا ما ورد بالمادة 14 لقانون 2005/5 وهذه المادة لوحدها تعد معيقة لدور المجلس البلدي، والادهى من ذلك في حال رفض الوزير لاي قرار فانه يحق للمجلس الاختصام الى مجلس الوزراء والذي يعد الوزير احد اعضائه، فهل يعقل ان تختصم مع ممثل السلطة التنفيذية لدى السلطة التنفيذية نفسها. علما أن القانون السابق كان يمنح رئيس المجلس البلدي رئاسة جهاز البلدية والمجلس البلدي، بينما اصبح الآن حسب القانون الجديد وزير البلدية هو المسؤول عن اختصاصات المجلس البلدي والبلدية.

دور السلطة التشريعية

للاسف ان مثل هذا القانون المعيب قد صدر من السلطة التشريعية في بلد ذي باع في الديموقراطية والحريات، وقد نلام بالاستغراب لان هذا هو حال الديموقراطيات، فقد كانت السلطة التنفيذية في هذا المجلس لها الاغلبية من خلال سيطرتها على اغلب الاعضاء اضافة الى 16 وزيرا يحق لهم التصويت على التشريعات في المجلس. فمثل هذا القانون لابد ان يكون قد درس جيدا من خلال لجان مجلس الامة، وان يطلب من ذوي الاختصاص الحضور للجان لسماع وجهة نظرهم. للاسف ان هذا القانون صوت عليه وبعد من اسرع القوانين التي انتظرت في اروقة مجلس الامة. فمجلس مثل المجلس البلدي بالكويت يعد من اقدم المؤسسات الانتخابية حيث بدأت الانتخابات البلدية عام 1930. فمن الظلم ان تقلص صلاحياته، ودوره في فترة كان لابد من منحه صلاحيات وحريات اكبر تتوافق مع التطور المستمر الذي تمر به الدولة.

دور السلطة الرابعة

تقع على عاتق الاعلام مسؤولية مضاعفة تجاه تسليط الضوء على اداء المجلس البلدي، ففي ظل تغييب المجلس البلدي عن المشاريع الحيوية في البلد، اضافة الى فقد الثقة من المواطنين بهذا المجلس، لابد ان يشارك الاعلام المرئي والمسموع اضافة الى الصحافة في ابراز هذه المشكلة الى السطح، فالاعلام هو السلطة الرابعة ومن خلاله ستتضح الرؤية بعد ان تناقش مشاكل المجلس البلدي، حيث يمكن استضافة اعضاء المجلس البلدي واعضاء من السلطة التشريعية وكذلك من السلطة التنفيذية حتى تتم معالجة الوضع القائم، ويعطى للمجلس البلدي الدور الذي يستحق ومنحه الصلاحيات التي تساهم في المشاركة بدفع المشاريع الحيوية، وتوفير الخدمات المتكاملة للمواطنين.

أداء المجلس البلدي

مع وجود قانون يحد من صلاحيات المجلس البلدي، نلاحظ تذمر اعضاء المجلس البلدي قبل ملاحظة تذمر المواطنين، فالمواطن كان يسمع في الحملات الانتخابية وعودا واحلاما يتوقع من خلالها ان اعضاء المجلس البلدي يملكون عصا سحرية لتغير الوضع القائم من تردي في الخدمات وترهل اداري في العمل البلدي، وما ان يبدأ المجلس البلدي اعماله تتبخر الوعود والاحلام لوجود المعوقات التي تحد من صلاحيات الاعضاء، ومع تغيب دور المجلس البلدي يبدأ المواطن بالعزوف حتى عن المشاركة في الانتخابات، ولا نستغرب عندما تصل نسبة الحضور للتصويت في اخر انتخابات للمجلس البلدي الى 20٪ وربما اقل من ذلك.

أداء البلدية

تشهد بلدية الكويت العديد من المشاكل، ولن نقبل بمبرر كبر المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فالتعامل مع المواطنين والمقيمين باستمرار يحتاج الى كوادر متخصصة، ومع كثرة الموظفين في البلدية فهي تعاني من البطالة المقنعة التي نتجت عن سوء توزيع الكوادر البشرية في الجهاز التنفيذي للبلدية. فقد تفاقمت هذه المشاكل حتى أصبحت ظاهرة تلزم تسليط الضوء عليها، مع إيجاد الحلول الناجعة لها. فهل يعقل اننا نسمع باستمرار عن أغذية فاسدة، او حتى سوء تنظيم وعدم التزام بالمخطط الهيكلي للدولة، وكثرة مخالفات البناء في المجمعات قبل المساكن الخاصة، ومشاكل الباعة المتجولين، والمحلات غير المرخصة صحيا تمارس عملها دون رقيب او حسيب.

نجاح العمل البلدي

لابد من وجود أسس ومقومات أساسية تساهم في تحقيق النجاح في العمل البلدي، او حتى درجة من الإتقان والتميز تحدد مدى النجاح في أداء الواجبات والمهام. إذ العمل البلدي لا يستقيم إلا من خلال جناحيه التشريعي والفني والمتمثل في المجلس البلدي والجهاز التنفيذي المتمثل بالبلدية. لابد من وضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد تحتوي على كم هائل من الخطط القصيرة تقوم على برامج محددة ووفق جداول زمنية تتوافق مع الميزانية المرصودة للبلدية في كل عام. ولابد هنا من التنسيق بحيث تكون الأهداف العامة للخطة تتطابق مع الأهداف العامة التي حددها قانون البلدية لتتلاءم هذه الخطة وتتماشى من الخطة العامة للدولة وخطة التنمية، حيث اننا في الكويت نسعى ان تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا ووضعت الدولة عام 2035 موعدا مرتقبا لها للوصول الى هذا الهدف.

الخلاصة

لا يخلو العمل البلدي من التقصير سواء في جانب الجهاز التنفيذي للبلدية، او حتى من المجلس البلدي المنتخب، لذلك نحن نحتاج الى قوانين تنظم العمل في الجهازين مع إعطاء صلاحيات اوسع للمجلس البلدي. وسأحاول تقديم بعض التوصيات التي أرى انها ستخدم العمل البلدي، وترتقي بهذا العمل. فالبلدية ما من مواطن او مقيم إلا له ارتباط بها سواء أكان مباشرا او غير مباشر. إضافة الى ان البلدية هي المسؤولة عن تنظيم مشاريع الدولة، ومراقبة هذه المشاريع من قبل المجلس البلدي.

● بداح العنزي

التوصيات

فيما يخص البلدية
- لابد ان تؤول مسؤولية البلدية الى رئيس المجلس البلدي.
- لابد ان تجدد لمديرها ونواب المدير أكثر من دورتين بإجمالي خدمة 9 سنوات.
- أن يكون المدير ونوابه من موظفي البلدية ممن تدرجوا في أروقة البلدية.
- وجود جهاز رقابي يتبع للمجلس البلدي مباشرة.
- إعطاء الصلاحيات لكل بلدية في محافظة الدولة والابتعاد عن المركزية.
- تقييم فصلي للأداء من خلال تقديم تقرير يناقش في المجلس البلدي.
- ثورة علمية ومعلوماتية على البلديات، اذ يجب ان تتوافر في كل بلدية شبكة معلوماتية متكاملة.
- مركز تدريب وتطوير يختص بتدريب الموظفين ومواكبة التقنيات الجديدة.

فيما يخص المجلس البلدي
- وجود عدة مجالس بلدية يمثلها الرئيس ونائبه في المجلس الرئيسي.
- إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس البلدية ورؤسائها في إدارة شؤونها المحلية ولعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية.
- شروط للعضوية تخص المستوى التعليمي والخبرات.
- لابد للمعينين ان يكونوا من ذوي الاختصاص.
- تحرير المجالس البلدية من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة.

المهندس الاستشاري بدر ملبس ندا الذايدي
- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت عام 1992.
- مهندس استشاري معتمد من قبل مجلس التصنيف الهندسي.
- محكم هندسي معتمد من قبل لجنة التحكيم وتأهيل المحكمين.
- مهندس قيمي مشارك (AVS).
- يعمل كبير مهندسين اختصاصيين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
- عضو بجمعية المهندسين الكويتية.
- عضو لجنة الهندسة القيمية فرع الخليج العربي.
- رئيس ومؤسس أول رابطة للمهندسين المدنيين بالكويت 2002 ـ 2004.
- المشرف العام ومؤسس موقع ومنتدى مستشارك للبناء على شبكة الإنترنت .www homekw.com.
- محاضر معتمد في مركز خدمة المجتمع بجامعة الكويت.
- له العديد من الأوراق العلمية في عدة مؤتمرات إقليمية.

الكويت تشارك في الصالون الدولي للبناء ومواد البناء والأشغال في الجزائر

السفير سعود الدويش ووزير السكن الجزائري نور الدين موسى في جناح الكويت

الجزائر ـ كونا: تشارك الهيئة العامة للصناعة في الصالون الدولي للبناء ومواد البناء والأشغال العمومية «باتيماتك» بقصر المعارض في العاصمة الجزائرية.

وافتتح انشطة المعرض الذي يستمر خمسة أيام وزير السكن والعمران الجزائري نور الدين موسى بحضور سفيرنا لدى الجزائر سعود فيصل الدويش. وزار الوزير موسى جناح الكويت برفقة السفير الدويش وأجرى حديثا مطولا مع المشاركين في الجناح الكويتي وعلى رأسهم مسؤول الوفد نائب المدير العام لتنمية الصادرات الصناعية صقر فرحان العنزي وعدد من المسؤولين ورجال الأعمال الكويتيين.

ويشارك في هذا الصالون 1030 مؤسسة جزائرية وأجنبية قدمت من 23 دولة منها الكويت وتونس وتركيا وايران وماليزيا وتركيا وايطاليا وفرنسا والصين واسبانيا وبلجيكا وألمانيا.

ويشكل اللقاء فرصة للتعريف بالانتاج الوطني وفضاء للقاءات بين المتعاملين الجزائريين ونظرائهم الأجانب في مجال البناء والري والأشغال العامة.

سيطرح تزامنا مع مؤتمر الإدارة الذي ينطلق الإثنين

الأمم المتحدة تطلق أول تقرير دولي عن حالة المدن العربية بدعم كويتي

أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) الذي يتخذ من دولة الكويت مقرا له أول تقرير عن حالة المدن العربية لعام 2012 يحدد القضايا والمشكلات التي تواجهها ويطرح الحلول اللازمة للتعامل معها.

وقال بيان لبلدية الكويت ان التقرير سيطرح بالتزامن مع مؤتمر الإدارة البلدية والتنمية الحضرية المستدامة الذي تنظمه البلدية ما بين 7 و9 مايو الجاري بالتعاون مع الأمم المتحدة ويرعاه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ويعتبر بمثابة اجتماع تحضيري للمشاركة في الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي المزمع عقده في مدينة نابولي بإيطاليا في الأسبوع الأول من سبتمبر المقبل. ونقل البيان عن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الموئل جان كلوس قوله ان المنطقة العربية باتت في مواجهة مفترق طرق تاريخي في الوقت الراهن في ظل التطورات السياسية والاجتماعية وعلى جميع الأصعدة. واضاف كلوس ان التحدي الناشئ يتمثل في إعادة صياغة جميع السياسات بهدف تحقيق معدلات مستدامة في النمو الاقتصادي وظروف المعيشة اللائقة لجميع شرائح السكان، مبينا ان النتائج المتمخضة عن السياسات والرامية لتحقيق دمج أفضل للدول العربية ستساهم في تحديد مستقبلها الحضاري.

وذكر أن الدول العربية تعتبر الإقليم الأكثر تنوعا في العالم بأثره من خلال سلسلة التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة عن حالة المدن حتى الوقت الحاضر والتباين الواضح داخلها من حيث الكثافة السكانية ومعدلات التعليم، مضيفا انه تم تسجيل أعلى معدلات للتعليم في الكويت بنسبة 94,5٪ وسجلت الكويت ايضا معدلات تحضر بنسبة 98,4٪ على المستوى الوطني.

وأشار الى مشكلة كبيرة ترتكبها الكثير من الدول وهي الاتسام بمستويات عالية من المركزية والتي باتت محل اعتراض شرائح سكانية واسعة اضافة إلى التزايد في معدلات البطالة المقنعة بين السكان. وقال البيان ان من أبرز النتائج التي صدرت عن التقرير أن المنطقة العربية شهدت اعلى معدلات الكثافة السكانية فقد زادت أربعة أضعاف بين عامي 2007 و2010 ويتوقع زيادتها الى الضعف في غضون الأعوام الـ 40 المقبلة.

وذكر ان هناك العديد من العوامل التي تدفع عملية التحضر في الوطن العربي في الوقت الحالي منها مظاهر التنمية الاقتصادية والهجرة الى الدول النفطية حيث بلغ عدد العاملين الوافدين إليها نحو 15 مليون شخص لأسباب اقتصادية، مبينا ان ذلك ساعد على وجود عدة مدن رئيسية تحولت إلى أقاليم كبرى موسعة وأدى الى جلب قضايا معقدة ذات صلة بآليات الإدارة الحضرية والصراع على السلطة الى جميع أنحاء المنطقة.

وأفاد بأن من أهم نتائج تقرير حالة المدن تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنظيم المناطق العشوائية الحضرية في بعض الدول العربية وان مظاهر النقص في المساكن الميسورة التكلفة جاءت نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي الناشئ عن عمليات المضاربة فضلا عن اعتبارها نتيجة لإجراء تسجيل العقارات المعقدة ومحدودية الحصول على التمويل العقاري.

وأشار الى وجود تهديدات متزايدة ناشئة عن انعدام الأمن الغذائي والمائي في المنطقة الحضرية والى اعتبار المنطقة العربية إحدى المناطق التي تتسم بأقل مستويات التكامل في العالم من حيث التجارة الداخلية بسبب عدم استغلال آليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والابتعاد عن التنسيق على صعيد البنية التحتية والقضايا الإقليمية المادية والسياسية.

وقال التقرير انه على المستوى الإقليمي يعيش نسبة 18٪ من الكثافة السكانية تحت خط الفقر وتمثل عوائد النفط من 40 إلى 50٪ من الموازنات الحكومية في الدول النفطية متوقعا نجاح هذه الدول في معظم الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق معظم غايتها الواردة بحلول عام 2015.

وذكر انه بناء على ذلك أدركت الحكومات العربية أهمية المدن ودورها كمختبر لتحقيق الابتكار ودورها الرئيسي في جذب الاستثمارات وتنويع قواعدها الاقتصادية في كل قطاعات التصنيع والخدمات السياحية والتوجه لتوظيف الشباب ذي المستوى التعليمي الجيد وتوجيهه نحو المدن المتوسطة لتحسين الروابط الاقتصادية بصورة متوازنة في مختلف المناطق.

وأفاد بأن تونس احتلت المركز الأول في القضاء على الأحياء الفقيرة واستعادة المناطق التاريخية وتنظيم عمليات حيازة الأراضي وضمان توفير الخدمات الأساسية لفقراء المدن.

وقال التقرير ان من أبرز التحديات التي تواجه المنطقة ضرورة توفير فرص العمل المجزية لفئة الشباب والاستعداد لمواجهة التأثيرات المتوقعة لظاهرة تغير المناخ، مضيفا انه في ضوء هذه التحديات شرعت معظم الحكومات النفطية في تنفيذ تدخلات عمرانية من اجل توجيه عمليات التطوير العمراني الجديدة وصياغة الخطط الإستراتيجية لربط المشاريع التنموية المتنوعة والبرامج الجديدة تحت مظلة واحدة تنطوي على رؤية أوسع نطاقا.

ودعا التقرير الى تعزيز مبدأ المشاركة في إدارة المدن وتحقيق هدف التكامل الإقليمي عن طريق تحسين شبكات الطرق والسكك الحديد وشبكات الكهرباء وتبسيط الإجراءات التجارية والجمركية وإنشاء ممر بين الدول المجاورة واستثمار أكثر من 100 مليار دولار أميركي لتطوير خطط السكك الحديد وإنشاء محطات لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في دول مجلس التعاون الخليجي.